اثر قانون العفو العام العراقي لعام 2025 على حماية حقوق الانسان وبناء السلام (دراسة مستقبلية)

The Impact Of The 2025 Iraqi General Amnesty Law On Human Rights Protection And Peacebuilding: A Prospective Study

الكلمات المفتاحية: الاستبانة، عينة الدراسة، العفو العام، حقوق الانسان، بناء السلام .
Keywords: Questionnaire, Study Sample, General Amnesty, Human Rights, Peacebuilding.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2025.6.9

أ.م.د. سعدي ابراهيم حسين
جامعة الموصل – كلية العلوم السياسية
Assist. Prof. Dr. Saadi Ibrahim Hussein
University of Mosul - College of Political Science
dr.saadialabrahem@uomosul.edu.iq

ملخص البحث

مطلع عام 2025 اقر قانونا للعفو العام في العراق، واختلفت الآراء حول الاثار التي ستركها على حقوق الانسان وبناء السلام، البعض كان متفائلا بأنه سيصب في صالح ذلك والبعض الاخر على العكس يرى بانه سيزيد من الامور تعقيدا. وهذا الاختلاف دفع الباحث للقيام بهذا العمل من خلال توزيع استبانات على عينات مختارة المجتمع لمعرفة اي الرأيين اعلاه اكثر صحة، وبعد عملية التقصي والتحليل وجد بأن القانون وان كان له اثار سلبية الا ان اثاره الايجابية ستكون اكبر وستعزز من ملفي حقوق الانسان وبناء السلام في العراق على المدى المتوسط والبعيد، كونه ستقلل من الحقد والتباغض المجتمعي وتزرع روح التسامح بين الافراد.

Abstract

In 2025, a general amnesty law was passed in Iraq. Opinions differed regarding its potential impact on human rights, including peace. Some were optimistic, believing it would be beneficial, while others agreed, believing it would increase risks. This differs from the differences in this work, which involved distributing questionnaires to samples of society to determine which of the two opinions was more correct. After a thorough investigation and analysis, it was found that while the law had harmful effects, its positive effects would be greater and would enhance human rights, and thus peace in Iraq, in the long term. This is because it would reduce injustice and hatred in society and instill a spirit of tolerance among individuals.

المقدمـــــة

تتخذ الدول من السياسات ما يتناسب مع ظروفها واحوالها الداخلية، وهذه السياسات تتراوح بين الشدة والرخاء او السعة او التضييق. ومع كل سياسة تتخذ تتولد جملة من الاثار بعضها يكون ايجابيا وبعضها الاخر يكون سلبيا. وتستطيع الدول ان تراجع هذه السياسات وتجري عليها التعديلات اللازمة بموجب التغذية العكسية التي تحصل عليها.

وبقدر تعلق الامر بالعراق فأن هذا البلد قد مر بظروف غير مستقرة بدأت مع التغيير الذي حدث فيه مطلع عام 2003، وما اعقبه من انهيار امني خطير جدا انتهى بسيطرة الجماعات المتطرفة على عدد من المحافظات: نينوى والانبار وصلاح الدين، وفي سبيل الوقوف بوجه ذلك التدهور الأمني رسمت الدولة عدد من السياسات الامنية التي تراوحت بين المواجهة المباشرة مع تلك الجماعات وتحرير المدن وقد رافق ذلك وضع عدد كبير من المتهمين بالإرهاب في السجون.

ان الاستقرار الامني النسبي الذي تلى عمليات التحرير، أي بعد عام 2017، ورغبة الحكومة في اعطاء فرصة جديدة للسجناء وفق شروط معينة بما يعتقد انه سيسهم في ضمان حقوق الانسان وبناء السلام، فقد اصدرت الحكومة العراقية قانون العفو العام في عام 2025، بعد فترة طويلة من السجالات والمناكفات السياسية، وقد جاء ذلك منسجما مع الضغوطات المحلية والدولية.

اشكالية البحث:

لقد انقسم الرأي العام على نفسه نصفين، الأول رأى في قانون العفو العام فرصة لجبر الضرر والبداية من جديد، وانه انصاف للمظلومين الذين كانوا ضحية الظروف غير المستقرة التي مرت بها البلاد، ولعل هذا الرأي ينطق به المظلومين وافراد عوائلهم الذين تحملوا عبئا كبيرا بسبب غياب رب الاسرة او الابن لفترة طويلة نسبيا وبالتالي هم ينتظرون الافراج عنه بأسرع وقت.

اما الرأي الثاني فيرى في خروج السجناء بمثابة اطلاق للإرهاب من جديد، وانه تنكر للأجهزة الامنية التي بذلت دمها من اجل تحقيق الامن في البلاد، وفي الوقت عينه استخفاف بعوائل ضحايا الارهاب، الذين يرون بان السجن هو ابسط عقوبة يجب ان تفرض على المجرمين.

في هذا البحث سنحاول معرفة اي الرأيين اعلاه اصح، او بالأحرى البحث في الاشكالية البحثية الاتية:

هل سيسهم قانون العفو العام في تحقيق حقوق الانسان وفي بناء السلام ؟ ام انه على العكس سيبعث الارهاب من جديد وينعش ارادته التي بالكاد ضعفت بفعل بسالة الاجهزة الامنية والتكاتف المجتمعي؟

الفرضية البحثية:

بناء على الاشكالية اعلاه وجدنا في هذا القانون خطوة جيدة وان اثاره ستكون ايجابية كونه سيزيل شيء كبير من الحقد والاحتقان المجتمعي، وسيحول الكثير من الاعداء الى مواطنين صالحين سيسهمون في رفد البلد بطاقة ايجابية في المستقبل تصب في صالح تعزيز حقوق الانسان وبناء السلام، وذلك في حال توفر عوامل اخرى.

المنهج البحثي:

سيتم الاعتماد على منهج التحليل النظمي القائم على وجود مدخلات معينة تتمثل بقانون العفو العام وهذه المدخلات ستقود الى مخرجات معينة تتمثل بأثاره المستقبلية التي ستنعكس على ملف حقوق الانسان وبناء السلام في البلاد.

اهمية البحث:

تتمثل الاهمية الرئيسة لهذا البحث في انه يمثل دراسة رائدة في موضوعها نظرا لقرب انجازها مع الفترة التي صدر فيها القانون. وفي الوقت ذاته فهي دراسة ليست وصفية بل تحليلية معمقة وهي لا تقف عند الحاضر بل تتجاوزه الى محاولة استشراف المستقبل.

اهداف البحث:

يهدف البحث الى:

1. الاستماع الى رأي المجتمع في القوانين والتشريعات التي تصدرها مؤسسات الدولة الرسمية وبالأخص قانون العفو العام.
2. محاولة استشراف مستقبل الاستقرار المجتمعي في العراق من خلال مناقشة الاثار الايجابية والسلبية لقانون العفو العام.
3. توفير عدة خيارات امام صانع القرار العراقي، من خلالها يمكنه التعامل مع الاثار التي سيؤدي اليها تنفيذ قانون العفو العام.

حدود البحث:

للبحث عدد من الحدود هي:

1. الحدود الموضوعية: وهي تتمثل بالتركيز الجانب الخاص بالقضايا التي تقع تحت تصنيف الارهاب (حصرا) والتي شملها قانون العفو العام ومن ثم البحث في الاثار التي يخلفها تطبيق قانون العفو العام على حقوق الانسان وعلى بناء السلام في العراق من حيث هذه الجزئية فقط، اي انه لن يتناول القضايا الخاصة بالفساد او غيرها.
2. الحدود الزمانية: وهي تتعلق بالمستقبل المتوسط والبعيد، اي ان البحث يناقش الاثار التي قد تترتب على ملف حقوق الانسان وملف بناء السلام في العراق خلال السنوات الخمسة والعشرة القادمة.
3. الحدود المكانية: البحث معني بالأثار التي يرتبها تطبيق قانون العفو العام داخل العراق فقط.

تقسيمات البحث:

قسمنا البحث فضلا عن المقدمة والخاتمة وقائمة المصادر على ثلاثة محاور، الاول تناولنا المعطيات التي رافقت اقرار القانون، اما في الثاني فسيتم البحث في الاثار التي يتوقع ان تترب على ملف حقوق الانسان في حين ان المحور الثالث يتعلق بالبحث في الاثار التي تترتب على بناء السلام في تنفيذ قانون العفو العام.

المحور الاول

الظروف التي اقر في ضوئها قانون العفو العام

جاء قانون العفو العام بعد نحو عقد من اصعب مرحلة في تاريخ العراق المعاصر، الا وهي مرحلة خضوع بعض مدنه المهمة لسيطرة الجماعات الارهابية متمثلة بتنظيم داعش، ونتج عن تلك المرحلة رواسب واثار خطيرة جدا، حيث خسر العراق جرائها عدد كبير جدا من ارواح ابناءه من عسكريين ومدنيين وفي الوقت عينه ارتمى عدد اكبر من المواطنين في السجون بتهمة الارهاب، فضلا عن عملية النزوح الكبيرة جدا، والتي من خلالها ترك الناس بيوتهم وسكنوا في المخيمات التي ما يزال البعض منها قائما الى هذه اللحظة.

وبالنسبة لعدد الشهداء فمن الممكن الاطلاع على بعض الاحصائيات في هذا الخصوص، مثل هذه البيانات الخاصة بشهداء الحشد الشعبي:

الشكل رقم (1) شهداء الحشد الشعبي

المصدر: وكالة الانباء العراقية، شهداء وجرحى الحشد الشعبي، ت.ز 25 اذار 2025، على هذا الرابط: https://www.ina.iq/210845--.html

وهذه احصائية اخرى تبين مدى الخسائر التي تعرض لها العراق في حقول مختلفة:

الشكل رقم (2) مخلفات الحرب على داعش

المصدر: صحافات البيانات شبكة الساعة، ماذا خسر العراق بعد اجتياح داعش لأراضيه، ت.ز 26 اذار 202، على هذا الرابط: https://alssaa.com/post/show/13668

في حين ان عدد النازحين في المخيمات فيمكن الاطلاع على بعض تفاصيله عبر الاتي:

الشكل رقم (3) مخيمات النازحين

المنطقة	المخيمات	الخيام	العوائل	أماكن أخرى	الكرفانات
نينوى	5	21443	21943	-	-
صلاح الدين/تكريت	1	1474	184	-	-
صلاح الدين/سامراء	2	78	46	-	-
كركوك	2	2401	1757	274	-
ديالى/بعقوبة	1	-	116	-	230
ديالى/خانقين	2	512	800	-	823
بغداد	5	109	428	1760	637
اربيل	6	8211	8769	1800	994
دهوك	16	30969	30872	-	6530
السليمانية	4	4453	2869	-	1000
كربلاء	1	-	104	-	1120
الانبار	32	3387	3132	409	1162
المجموع: (305098) شخص	77	73037	62020	4243	12496

المصدر: مركز البيان للدراسات والتخطيط، داعش في العراق تحدي اعادة دمج عوائل داعش، ت.ز20 اذار 2025، على هذا الرابط: https://www.bayancenter.org/2020/07/6174/

واضح ان خسائر العراق جراء العمليات الارهابية كانت كبيرة جدا، وهو ما دفع الدولة الى التصدي للإرهاب بقوة، من خلال تحرير المدن ومعاقبة من تلطخت ايديهم بدماء العراقيين وايداع الكثير من المتهمين في السجون على ذمة التحقيق.

المحور الثاني

اثر قانون العفو العام على حقوق الانسان بموجب توقعات عينة الدراسة

ان لقانون العفو العام في العراق عدد من الاثار على بناء السلام وهذه الاثار تنقسم على قسمين، يمكن تناولهما عبر الآتي:

اولا:– توقعات عينات مختارة من شرائح المجتمع حول اثار قانون العفو العام على حقوق الانسان:

الجدول رقم (1) يوضح توقعات العينة المجتمعية التي شملها الاستبيان حول الاثار المستقبلية المتوقعة لقانون العفو العام على حقوق الانسان في البلاد، علما ان الاسئلة متنوعة وكثيرة لكن خطوطها

العامة تتمثل في النماذج الموجودة في الجدول ادناه، كما وان العينات المشمولة بالاستبيان تتكون من هذه الفئات:

أ. العوائل الأيزيدية التي تعرضت للعنف.

ب. عوائل المسجونين.

ت. المتخصصون بحقوق الانسان.

ث. المتخصصون بالقانون.

الجدول رقم (1) استبانة حول اثر قانون العفو العام على حقوق الانسان في العراق

السؤال	نسبة الذين اجابوا بنعم %	نسبة الذين اجابوا بكلا %	نسبة الذين اجابوا بكلا %
السؤال: هل سيكون هناك اثارا ايجابية لقانون العفو العام على حقوق الانسان ؟	عدد الذين اجابوا بكلمة نعم 50 %	عدد الذين اجابوا بكلمة لا 20 %	عدد الذين اجابوا بكلمة ربما 50 %
السؤال: هل ستتدهور الاوضاع الأمنية في البلاد بسبب تطبيق قانون العفو العام ؟	عدد الذين اجابوا بكلمة نعم 40 %	عدد الذين اجابوا بكلمة كلا 20 %	عدد الذين اجابوا بكلمة ربما 30 %
السؤال: هل تعتقد ان المجتمع سوف ينتقم من الارهابيين ؟	عدد الذين اجابوا بكلمة نعم 20 %	عدد الذين اجابوا بكلمة كلا 50 %	عدد الذين اجابوا بكلمة ربما 40 %

المصدر: الجدول من اعداد الباحث، بناء على قيامه بتوزيع استمارة استبيان على عينات مختارة من المجتمع.

واذا اردنا نحلل الاجابات التي افرزتها العينة، سنجد ان الكفة تميل لصالح الايجابيات التي من الممكن ان تترتب على تطبيق القانون، لأننا نستطيع ان نعد كلمة (ربما) مرادفة لكلمة (نعم) لأن عدم امتلاك الافراد لرأي مضاد بقوة للقانون يمكن تفسيره على انه قبول بالقانون و وجود أمل في النفوس بأنه سيسهم في تعزيز ملف حقوق الانسان في العراق.

ثانيا:– الاثار الايجابية المتوقعة لقانون العفو العام على حقوق الانسان

يسهم قانون العفو العام الذي اقر في العراق في تعزيز حقوق الانسان في البلاد من خلال:

1. اطلاق سراح المظلومين:

لا شك ان السجون العراقية تعاني من وجود عدد كبير من الافراد الذين اخذوا على سبيل الاستعجال او حتى الاحتياط او بفعل التهم والتقارير التي كتبت عنهم. ولعل بعضهم الاخر لا توجد ادلة

دامغة حول التهم الموجهة لهم وبالتالي كان من الافضل حسم ملفاتهم اما بالسلب او الايجاب، لكن الذي حدث انهم بقوا في السجن لسنوات طويلة يراوحون في مكانهم[1].

وبالتالي فأن الافراج عنهم سيقلل من خطر وجود الظلم في المجتمع، وفي هذه الحالة ستصب في النهاية في صالح تعزيز ملف حقوق الانسان في العراق.

2. تعزيز الهوية الوطنية العراقية:

السجون تمثل شاهد وذاكرة على حقبة قد مرت بها الدول والمجتمعات، على اعتبار انها انما جاءت لمعالجة حالة سلبية، ويزداد الامر خطرا عندما تكون السجون قد جاءت كمعالجة لحالة الصراع بين المكونات المجتمعية واتهام بعضها للبعض الاخر بانها تعمل على الحقد والعداء، وهذا يعني ان السجون تجعل من نسيان الماضي امرا لا يمكن حدوثه بل هي منبع متجدد للحقد والكراهية، واستنهاض للهويات الفرعية العراقية خاصة المذهبية منها[2].

وعلى هذا الاساس فأن قانون العفو العام سيسهم في مسح ذاكرة العنف والتوتر الطائفي، وسيفسح المجال لإعادة صياغتها بشكل وطني وانساني قائم على التسامح والتأخي.

3. تخفيف الزخم عن السجون:

كما هو معروف ان السجون هي المكان الذي يوضع فيه الانسان المذنب من اجل اصلاحه او حتى لحين حسم قضيته، لكنه في النهاية يبقى مكان لسكن الانسان سواء اكان بشكل مؤقت ام بشكل دائمي، وهذا يعني ان ظروف الحياة فيه يجب ان تكون ملائمة وان تتوفر فيه معايير حقوق الانسان، من نظافة ومن توفر الغذاء وباقي الخدمات التي تجعل الحياة ممكنة، لكن في حال وجود عدد كبير جدا من السجناء وفي دولة تمر بحالة غير مستقرة، ففي هذه الحالة سوف لن يكون بمقدور الدولة ان توفر لهم الرعاية والاحتياجات اللازمة[3].

على هذا الاساس فأن قانون العفو العام سيقلل من عدد الافراد القاطنين في السجون ويجعل حياتهم افضل ومن جهة اخرى سوف يخفف العبء عن كاهل الدولة ويسمح لها بتقديم خدمات افضل للمتبقين منهم في السجن.

4. المحافظة على تماسك الاسرة العراقية:

ما تزال الاسرة في الشرق الاوسط وفي العراق على وجه الخصوص متماسكة الى حد كبير، وهي تتكون من الاب والام والاولاد، وغالبا ما يكون الاب هي العمود الفقري لها، هو الذي يعمل وهو الذي

يوجه ويربي، وهذا يعني ان دخول الاب الى السجن مهما كانت الاسباب، فأن ذلك سيجعل مستقبل الاسرة في خطر، ستصبح الام عرضة للابتزاز والابناء عرضة للضياع والتشتت، وقد ينجرون ويضطرون للانضواء تحت راية الجماعات المتطرفة او المنحرفة، اما بدافع الانتقام من المجتمع والدولة التي اخذت الاب او ان الانضمام يكون بسبب الحاجة[4].

وهكذا فأن اطلاق سراح الاب سيسهم في تماسك الاسرة ومستقبل الاولاد وعفة الزوجة واستقرارها.

5. اعادة التأهيل والاندماج في المجتمع:

قيمة المجتمعات تكمن في نوعية افرادها وخصائص ومميزات كل منهم، وان الدول تتقدم من خلال حاصل جمع عقولهم ونتاج طريقة تفكيرهم. وهذا يعني اننا اذا وضعنا عدد كبير منهم في السجون فأننا قد سجنا عدد من العقول وحرمنا انفسنا ومجتمعنا منها، والعكس صحيح ايضا أي اننا اذا اطلقنا هذه العقول المسجونة فأننا سنضيف طاقة كبيرة للمجتمعات، هذه العقول قد تأتي بحلول ناجعة للمشاكل العامة المستعصية[5].

وفي الوقت عينه هي تعفي الانسان في خارج السجن وفي داخله، من مهمة التفكير وشغل البال بأحوال المسجونين والتفكير بتخلصيهم من السجن.

ثالثا:– الاثار السلبية المتوقعة لقانون العفو العام على حقوق الانسان:

رغم الايجابيات اعلاه، الا ان قانون العفو العام سيكون له شيء من الاثار السلبية ايضا على العراق، وكما يأتي:

1. ضياع حقوق الاجهزة الأمنية:

لا شك ان القاء القبض على الارهابين وايداعهم في السجون هي ليس عملية سهلة او ممتعة، بل عملية في غاية الصعوبة والتعقيد، واقتضت ان يدفع الشعب العراقي وخاصة القوات الأمنية الكثير من الضحايا على شكل شهداء او جرحى[6].

وهذا يعني اننا عندما نصدر قانونا للعفو ففي هذه الحالة سنكون اشبع بالذي يتنازل عن حقوق المضحين وخاصة الاجهزة الامنية، الامر الذي سينعكس على همتهم وعلى اداء الواجبات في المرات القادمة التي يحاربون فيها الارهاب.

2. تهديد الأمن والاستقرار في البلاد:

ليس بالضرورة ان تكون عملية الاصلاح قد اتت أكلها، او انها قد اثمرت عن اعادة صياغة الانسان وجعله مواطنا يمكن التعايش معه او تقبله على الاخص انهم لم يقضوا كل محكوميتهم المقررة لهم بفعل قانون العفو العام.

اي ان هناك امكانية ان يعود المفرج عنهم خاصة اولئك الذين قاموا بأعمال ارهابية او انتموا لتلك الجماعات، ان يعودون الى سلوكياتهم الارهابية القديمة وبالتالي يهددون الانسان وحقوقه في المجتمع[7].

3. التشكيك بالقانون في البلاد:

لم تتطور الدول المتقدمة الا بعد ان استندت الى حكم القانون، فهو الجهة العليا التي يناط اليها مهمة معاقبة المذنبين ومكافئة المظلومين او على الاقل تعويضهم. وهذا يعني انه ينبغي ان تكون محط ثقة واحترام الشعب، لكن عندما يطلق سراح الارهابين فأنها ستكون اقل اهمية ولن تحظى بنفس الاحترام والتقدير، ولربما سيشعر المواطن بالخوف من المجهول ويسكت عن التبليغ عن الحالات الارهابية او المثيرة للشك[8].

4. نشر الفكر المتطرف:

غالبا ما تكون السجون مكانا رحبا لالتقاء العقول، ففيها كتبت افضل الكتب في العالم ومنها خرجت النظريات والفلسفات الكبرى بل حتى ان الاديان كان للسجون دور في تشذيبها وحفظها.

واذا تتبعنا سير حياة المتطرفين في العالم سنجد بأنهم قد ازدادوا قوة في السجون وخرجوا منها اكثر مقدرة على مواصلة ما يسمونه بالجهاد.

وهكذا فأن خروج المتهمين بالإرهاب قد يكون له سلبيات كبيرة على حقوق الانسان من خلال تشبعهم بها ثم نقلها الى المجتمع بعد ان نضجت وصاروا قادرين على بثها ونشرها[9].

اذن من الواضح ان هناك اثارا ايجابية وسلبية لقانون العفو العام على ملف حقوق الانسان في العراق لكن الكفة تميل لصلح الجوانب الايجابية اكثر من السلبية.

المحور الثالث

أثر قانون العفو العام على بناء السلام

هناك عدد من الاثار المتوقعة لقانون العفو العام على بناء السلام في البلاد مستقبلا، ويمكن توضيحها من خلال الآتي:

اولا:– رأي عينة الدراسة حول الاثار المتوقعة لقانون العفو العام على بناء السلام في العراق:

حيث تم طرح اسئلة متعددة وكثيرة، لكنها تتحد في افكار رئيسة يمكن توضيحها عبر النماذج المختارة في الجدول ادناه، اما حول العينة التي شملها الاستبيان فتتضمن:

1. **الاساتذة العاملون في مركز بناء السلام / جامعة الموصل.**
2. **الاساتذة اصحاب الانجازات العلمية الخاصة ببناء السلام.**
3. **طلبة الدبلوم العالي الخاص ببناء السلام / كلية الآداب جامعة الموصل.**
4. **المتخصصون بالاستراتيجية والأمننة.**

الجدول رقم (2) نسبة توقعات عينة الدراسة حول اثار قانون العفو العام على بناء السلام

السـؤال	نسبة الذين اجابوا بنعم %	نسبة الذين اجابوا بـكلا %	نسبة الذين اجابوا بـ كلا %
س – هل تتوقع ان يتصالح ذوي الضحايا مع المتهمين بالإرهاب؟	نسبة الذين اجابوا بكلمة نعم 40%	نسبة الذين اجابوا بكلمة كلا 20%	نسبة الذين اجابوا بكلمة ربما 60%
س – هل سيعود المفرج عنهم الى العنف في حال توفرت لهم الفرصة ؟	نسبة الذين اجابوا بكلمة نعم 1%	نسبة الذين اجابوا بكلمة كلا 60%	نسبة الذين اجابوا بكلمة ربما 50%
س – هل تعتقد ان قانون العفو العام سيسهم في بناء السلام ؟	نسبة الذين اجابوا بكلمة نعم 60%	نسبة الذين اجابوا بكلمة كلا 30%	نسبة الذين اجابوا بكلمة ربما 30%

مصدر الجدول: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد الى الاجابات التي وردت في استمارة الاستبانة التي وزعت على عينة مختارة من المجتمع.

من خلال اجابات العينة اعلاه يلحظ ان هناك تفاؤل طاغي لدى الكثير من العراقيين من ان هذا القانون سيكون له اثاره الايجابية على بناء السلام في البلاد. مع ملاحظة اننا اعتبرنا كلمة ربما قريبة من كلمة نعم، على عد ان المواطن لو كان يحمل رأيا قطعيا ضد القانون لأختار كلمة كلا.

ثانيا:– الاثار الايجابية المتوقعة لإقرار قانون العفو العام على بناء السلام في العراق:

1. **ترسيخ المصالحة الوطنية:**

يعد بناء السلام من المصطلحات المعاصرة التي يعود للأمم المتحدة دورا كبيرا في تصديره، وهو مصطلح له معان كثيرة لعل من اهمها انه يشير الى الخطط والاجراءات التي تتبعها الدول التي تمر في ظروف غير مستقرة ينتج عنها حالة من غياب الانسجام المجتمعي الى وضع خطط وتنفيذ اجراءات متناسقة من شأنها ان تصب في صالح خلق حالة دائمة من السلام. وهكذا فأن هذا القانون يعد خطوة مهمة جدا على طريق بناء السلام في البلاد، الذي من خلاله ستترسخ الوحدة الوطنية وتقف على اسس صائبة وسليمة وليس عبثية او مؤقتة[10].

2. منع التدخل الخارجي:

جاء قانون العو العام في الفترة التي تشهد فيها المنطقة المحيطة بالعراق تغييرات كبيرة تقودها الولايات المتحدة الامريكية خاصة فيما يتعلق بالأوضاع في سوريا. هذه البيئة غير المستقرة التي تحيط بالبلاد تشكل عنصر ضغط وعامل خطر يتهدد وحدة البلاد، فمن الممكن ان يكون العراق جزءا من حالة التغيير التي اصيب بها غيره، وبالتالي فأن استغلال الثغرات بالأخص موضوعة اثارة الفتن بين مكونات المجتمع قد تكون الوسيلة الاهم للدول الاخرى المعادية للعراق. على هذا الاساس يمكننا ان نعد قانون العفو العام بمثابة الخطوة التي اغلقت الباب بوجه كل طرف خارجي يدعي نصرة المظلومين في السجون او تبني قضية مظلومية مذهب معين، خاصة وان العراق قد مرت عليه مثل هذا الاساليب بالأخص في الاعوام التي تعرض فيها لهجوم المجموعات الارهابية التي سيطرت على البلاد خلال الاعوام 2014 – 2015 مدعية انها جاءت لنصرة احد المكونات التي تعرضت للظلم[11].

3. تشجيع الدعم الدولي للعراق:

مهما كانت النظم السياسية قوية ومهما كانت المجتمعات متماسكة على الصعيد الداخلي، فأن ذلك لن يدوم واذا دام فأنه لن يكون كافيا لضمان استقرار البلاد ومضيها في طريق التنمية والتطوير، لأن كل ذلك مرهون بالدعم الدولي الذي تقوده دول كبرى وتنظمه منظمات عالمية مثل الامم المتحدة بتفرعاتها المختلفة او منظمات اقتصادية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين. وهذا الدعم احيانا يكون مشروطا بتحقيق عدد من الاجراءات ولعل من بينها هو مراعاة ملف حقوق الانسان، على هذا النحو فأن ما اقدم عليه العراق من اقراره لقانون العفو العام يكون قد توافق مع بعض شروط العالم الخارجي وهذا سيجعله يحصل على مكاسب كثيرة ستصب في حال نجح بتوظيفها في صالح بناء السلام فيه[12].

ثالثا:– الاثار السلبية المتوقعة لأثار قانون العفو العام على بناء السلام في العراق:

1. الانتقام واخذ الثأر:

يعد العراق من المجتمعات التقليدية التي يكون للقبيلة والعشيرة والدين دورا فاعلا فيها، وهو لا يختلف عن اغلبية البلدان العربية المحيطة، هذه الطبيعة لها ايجابياتها الكثيرة التي يتعلق اغلبها بالتماسك الاسري والمجتمعي. لكنه في بعض الاحيان يجعل الافراد يميلون الى الانقياد لقيم القبيلة والدين اكثر من ميلهم للدولة والقانون. وفيما يتعلق بقانون العفو العام فأن اقرار هذا القانون قد يعده البعض بمثابة تنصل الدولة من واجباتها تجاه المجتمع كونها قد افرجت عن المتهمين، وبمجرد الايمان بهذا الاعتقاد قد يعطي التبرير للبعض من ذوي ضحايا الارهاب الى التفكير بالانتقام من المتهمين المفرج عنهم واخذ الثأر بأنفسهم وهو ما قد يولد الثأر والحقد المتبادل الذي يضر في النهاة بعملية بناء السلام في البلاد[13].

2. خلق اجيال جديدة من التطرف:

العناصر المفرج عنها والتي لم تقض المدة الكافية للإصلاح قد تحمل في عقولها بذورا للفكر الارهابي ما تلبث ان تنبت من جديد او ان تنقلها الى عقول اخرى في المجتمع، وهكذا يتوالد التطرف وينمو ويعود ليشكل هاجس يتهدد الامن والاستقرار في المجتمع[14].

هكذا يبدو للباحث ان لإقرار قانون العفو العام اثاره المتوقعة والكبيرة على بناء السلام، وهي تنقسم الى اثارا ايجابية وسلبية، لكن الظاهر ومن خلال رأي عينة الدراسة ان الاثار الايجابية ستكون اكبر، بمعنى ان القانون سيقود الى بناء السلام في البلاد.

الخاتمـــــة

يتضح من خلال عملية البحث والتقصي التي تضمنت التعرف على اراء عينات مختارة من المجتمع على انها معنية بقانون العفو العام اكثر من غيرها، فوجدنا ان قانون العفو العام هو نتيجة ومخرج لمدخلات متعددة قادت الى اقراره، وهي تتمحور حول التطورات التي يمر بها العراق والسعي الذي تقوم به البلاد من اجل بناء السلام الدائم وزيادة اللحمة الوطنية والاندماج المجتمعي.

وان هذا القانون مثله مثل كل القوانين الاخرى في أي ميدان، سيكون لها اثاره الايجابية والسلبية على مجمل نواحي الحياة في البلاد وعلى الاخص الجانب: الوطني والامني والانساني، ورغم ان السلبيات التي مر ذكرها في طيات البحث مهمة وتشكل خطرا على امن البلاد واستقرارها في حال تحققها، الا ان الايجابيات ستطغى عليها وتمسخها، بمعنى ان قانون العفو العام بالمحصلة النهائية سيجعل مستقبل العراق اكثر استقرارا كونه سيصب في صالح المصالحة والهوية الوطنية وسيعزز الاندماج ويزيد من مستوى حقوق الانسان وهي في النهاية ستكون ركائز متينة يقف عليها السلام المستدام.

الاستنتاجات:

1. **القانون يمثل محاولة حكومية لغلق الملفات التي نتجت عن الهجوم الارهابي على البلاد.**
2. **القانون لا يمكن ان نعده قانونا مثاليا، بل هو مثل أي قانون فيه اثارا سيئة واخرى ايجابية.**
3. **ايجابيات القانون وسلبيات تبرز اكثر تبعا لطريقة التطبيق، فإذا طبق بشكل منصف فأنه سيشمل المظلومين ويحولهم من اعداء الى مواطنين صالحين، واذا طبق او اذا شمل من تلطخت ايديهم بدم الابرياء ففي هذه الحالة فأنه سيسهم في ضخ الارهاب من جديد في العراق.**
4. **القانون يمثل حالة قوة بالنسبة للعراق وللأجهزة الامنية، وهو دليل على ان البلاد اصبحت قادرة على ان تطلق سراح السجناء دون ان تخاف منهم.**

المقترحات:

1. **اقرار قانون العفو العام وحده لا يكفي، بل يجب ان تواصل الدولة جهودها في سبيل زيادة الاندماج الوطني عبر العدالة الانتقالية وانصاف الشرائح التي تعرضت للظلم بسبب ظروف العنف.**
2. **المجتمع ينبغي ان يحترم قرارات الدولة ويثق بنظامها السياسي، وان لا يفكر بالانتقام من المفرج عنهم لأن ذلك سيدفع الى توالد الحقد والظلم وتكراره من جديد.**
3. **لا بأس من ان تطلع الجهات المسؤولة عن تنفيذ قانون العفو العام على تجارب الدول الاخرى التي قامت بنفس هذه الخطوة، من اجل الافادة منهم واصلاح ما يمكن اصلاحه من هفوات.**
4. **ينبغي ان تترافق عملية تطبيق قانون العفو بتغطية اعلامية توضح للناس اهميته وفي الوقت عينه تزيل الغموض الذي يدفع البعض للتشاؤم منه.**
5. **يحتاج ان تنظيم دورات يدخل فيها المفرج عنهم، مهمتها تذكيرهم بالقيم الوطنية وتزويدهم بالمهارات التي تعينهم على كسب الرزق وتدبير الاحوال خاصة اولئك الذين لا عمل لهم.**

الهـــوامـــش

(1) محمد راكان الحلبوسي رئيس مجلس النواب العراقي السابق، قناة الرشيد الفضائية، ت.ز 25 اذار 2025، على هذا الرابط: https://2u.pw/ssrnt

(2) شفق نيوز، رئاسة البرلمان العراقي: تصويتات اليوم تعزز السلم الأهلي وتعيد الحقوق، ت.ز 10 اذار 2025، على هذا الرابط: https://2u.pw/OMnyW

(3) مفوضية حقوق الانسان في العراق، اقرار قانون العفو العام يقلل من زخم السجون في العراق، نقلا عن قناة الحدث الفضائية، ت.ز 5 اذار 2025، على هذا الرابط: https://2u.pw/eYWsw

(4) قناة يو تيفي الفضائية utv، قانون العفو العام يسهم في لم شمل الاسرة العراقية، ت.ز 16 اذار 2025، على هذا الرابط:https://2u.pw/h8Z3N

(5) ينظر: جردية الوقائع العراقية، قانون العفو العام، العد 4814، 2025، ص8.

(6) – نوري المالكي، شبكة وان نيوز، ت.ز 20 اذار 202، على هذا الرابط: https://2u.pw/Ai2Gv

(7) علي فضل الله، تمرير قانون العفو العام تهديد لأمن العراق ويعيد إنتاج الإرهاب، نقلا عن موقع المعلومة، ت.ز 12 اذار 2025، على هذا الرابط: https://2u.pw/pQ63L

(8) ينظر: فاضل النشمي، مخاوف من شمول مدانين بالارهاب في قانون العفو العام، صحيفة الشرق الاوسط، ت،ز 28 اذار 202، على هذا الرابط: https://2u.pw/Fnbzn

(9) ينظر: سعد هاشم الكعبي، العفو العام..هل يكون طوق النجاة للفاسدين والإرهابيين؟!، موقع شفق نيوز، ت.ز 22 اذار 2025، على هذا الرابط: https://2u.pw/Fnbzn

(10) غازي السامرائي رئيس المجمع الفقهي العراقي، قانون العفو العام يسهم في بناء الوحدة الوطنية، قناة الفلوجة الفضائية، ت.ز 13 اذار 202، على هذا الرابط: https://2u.pw/yokfs

(11) وكالة يقين، خبير سياسي: هذه انعكاسات أوضاع سوريا على العراق، ت.ز 8 اذار 2025، على هذا الرابط: https://yaqinnews.net/?p=41168

(12) حمد الحسان، مسؤول أممي: العراق اليوم أكثر أمنا واستقرارا، وتعديل قانون الأحوال الشخصية يجب أن يتماشى مع التزاماته، موقع الامم المتحدة، ت.ز 20 اذار 2025، على هذا الرابط: https://news.un.org/ar/story/2024/12/1137296

(13) رستم محمود، عائلات داعش تنذر بحرب اهلية، سكاي نيوز، ت.ز16 اذار 2025، على هذا الرابط: https://2u.pw/NGSgN

(14) فضل الله، تمرير قانون العفو العام تهديد لأمن العراق ويعيد إنتاج الإرهاب، موقع المعلومة، ت.ز 17 اذار 2025، على هذا الرابط: https://2u.pw/pQ63L

المصـــــــادر

اولا:- **الوثائق**:

I. قانون العافو العام لعام 2025 في العراق، منشور في جريدة الوقائع الرسمية.

ثانيا:- **الاستبيانات الميدانية**:

I. استمارة استبيان موزعة على عينة مختارة من شرائح المجتمع حول الاثار المتوقعة لتطبيق قانون العفو العام على ملف حقوق الانسان وبناء السلام في العراق.

ثالثا:- **الانترنيت**:

I. محمد راكان الحلبوسي رئيس مجلس النواب العراقي السابق، قناة الرشيد الفضائية، ت.ز 25 اذار 2025، على هذا الرابط: *https://2u.pw/ssrnt*

II. شفق نيوز، رئاسة البرلمان العراقي: تصويتات اليوم تعزز السلم الأهلي وتعيد الحقوق، ت.ز 10 اذار 2025، على هذا الرابط: *https://2u.pw/OMnyW*

III. مفوضية حقوق الانسان في العراق، اقرار قانون العفو العام يقلل من زخم السجون في العراق، نقلا عن قناة الحدث الفضائية، ت.ز 5 اذار 2025، على هذا الرابط: *https://2u.pw/eYWsw*

IV. قناة يو تيفي الفضائية **utv**، قانون العفو العام يسهم في لم شمل الاسرة العراقية، ت.ز 16 اذار 2025، على هذا الرابط:*https://2u.pw/h8Z3N*

V. نوري المالكي، شبكة وان نيوز، ت.ز 20 اذار 202، على هذا الرابط: *https://2u.pw/Ai2Gv*

VI. علي فضل الله، تمرير قانون العفو العام تهديد لأمن العراق ويعيد إنتاج الإرهاب، نقلا عن موقع المعلومة، ت.ز 12 اذار 2025، على هذا الرابط: *https://2u.pw/Ai2Gv*

VII. فاضل النشمي، مخاوف من شمول مدانين بالإرهاب في قانون العفو العام، صحيفة الشرق الاوسط، ت،ز 28 اذار 202، على هذا الرابط: *https://2u.pw/pQ63L*

VIII. سعد هاشم الكعبي، العفو العام..هل يكون طوق النجاة للفاسدين والإرهابيين؟!، موقع شفق نيوز، ت.ز 22 اذار 2025، على هذا الرابط: *https://2u.pw/Fnbzn*

IX. غازي السامرائي رئيس المجمع الفقهي العراقي، قانون العفو العام يسهم في بناء الوحدة الوطنية، قناة الفلوجة الفضائية، ت.ز 13 اذار 202، على هذا الرابط: *https://2u.pw/Fnbzn*

X. وكالة يقين، خبير سياسي: هذه انعكاسات أوضاع سوريا على العراق، ت.ز 8 اذار 2025، على هذا الرابط: https://yaqinnews.net/?p=41168.

XI. وكالة يقين، خبير سياسي: هذه انعكاسات أوضاع سوريا على العراق، ت.ز 8 اذار 2025، على هذا الرابط: https://yaqinnews.net/?p=41168

XII. حمد الحسان، مسؤول أممي: العراق اليوم أكثر أمنا واستقرارا، وتعديل قانون الأحوال الشخصية يجب أن يتماشى مع التزاماته، موقع الامم المتحدة، ت.ز 20 اذار 2025، على هذا الرابط: https://news.un.org/ar/story/2024/12/1137296

XIII. رستم محمود، عائلات داعش تنذر بحرب اهلية، سكاي نيوز، ت.ز16 اذار 2025، على هذا الرابط: https://2u.pw/NGSgN

XIV. فضل الله، تمرير قانون العفو العام تهديد لأمن العراق ويعيد إنتاج الإرهاب، موقع المعلومة، ت.ز 17 اذار 2025، على هذا الرابط: https://2u.pw/pQ63L

References

First- Documents:

I. *The General Amnesty Law of 2025 in Iraq, published in the Official Gazette.*

Second- Field Surveys:

I. *A questionnaire distributed to a selected sample of society regarding the expected effects of implementing the General Amnesty Law on human rights and peacebuilding in Iraq.*

Third- The Internet:

I. *Mohammed Rakan al-Halbousi, former Speaker of the Iraqi Parliament, Al-Rasheed TV, March 25, 2025, at this link: https://2u.pw/ssrnt*

II. *Shafaq News, Iraqi Parliament Presidency: Today's Votes Strengthen Civil Peace and Restore Rights, March 10, 2025, at this link: https://2u.pw/OMnyW*

III. *Iraqi Human Rights Commission, Approval of the General Amnesty Law Reduces Prison Overcrowding in Iraq, quoted from Al-Hadath TV, March 5, 2025, at this link: https://2u.pw/eYWsw*

IV. *UTV TV, General Amnesty Law Contributes to Reuniting Iraqi Families, March 16, 2025, at this link: https://2u.pw/h8Z3N*

V. *Nouri Al-Maliki, One News Network, T.Z., March 20, 2025, at this link: https://2u.pw/Ai2Gv*

VI. *Ali Fadlallah, Passing the General Amnesty Law Threatens Iraq's Security and Reproduces Terrorism, quoted from Al-Maalouma website, T.Z., March 12, 2025, at this link: https://2u.pw/Ai2Gv*

VII. *Fadel Al-Nashmi, Fears of Including Convicted Terrorists in the General Amnesty Law, Asharq Al-Awsat newspaper, T.Z., March 28, 2025, at this link: https://2u.pw/pQ63L*

VIII. *Saad Hashim Al-Kaabi, General Amnesty...Will It Be a Lifeline for the Corrupt and Terrorists?!, Shafaq News website, T.Z., March 22, 2025, at this link: https://2u.pw/Fnbzn*

IX. *Ghazi Al-Samarrai Head of the Iraqi Fiqh Council: The General Amnesty Law Contributes to Building National Unity, Al-Fallujah Satellite Channel, T.Z., March 13, 2020, at this link:*

X. *https://2u.pw/Fnbzn*

XI. *Yaqin News Agency, Political Expert: These Are the Repercussions of the Situation in Syria on Iraq, T.Z., March 8, 2025, at this link: https://yaqinnews.net/?p=41168.*

XII. *Yaqin News Agency, Political Expert: These are the Repercussions of the Situation in Syria on Iraq, T.Z., March 8, 2025, at this link: https://yaqinnews.net/?p=41168*

XIII. *Hamad Al-Hassan, UN Official: Iraq is More Secure and Stable Today, and Amending the Personal Status Law Must Be in Line with Its Commitments, United Nations Website, T.Z., March 20, 2025, at this link: https://news.un.org/ar/story/2024/12/1137296*

XIV. *Rustum Mahmoud, ISIS Families Threaten Civil War, Sky News, T.Z., March 16, 2025, at this link: https://2u.pw/NGSgN*

XV. *Fadlallah, Passing the General Amnesty Law Threatens Iraq's Security and Reproduces Terrorism, Al-Maalouma Website, T.Z., March 17, 2025, at this link: https://2u.pw/pQ63L*